ازدهـــار روابـــط أفريقـيا

تحقق الصين أعظم المنافع بفضل تعاظم ارتباطاتها الاقتصادية بأفريقيا

جيان يى وانج وعبدولاى بيو – تشانى
Jian-Ye Wang and Abdoulaye Bio-Tchané

ظلت أفريقيا والصين شريكين فى التجارة – قرونا طويلة غير أن مستوى علاقاتهما وقوتها زادا بصورة مثيرة فى السنوات الأخيرة. ففى أوائل التسعينيات، هيمنت معونة التنمية الرسمية والإدارات الحكومية على العلاقة. بيد أنه الآن، ومع تطور العلاقات لتتمركز على أسواق الصادرات لكل منهما، وطلب أفريقيا المتزايد على البنية الأساسية، حل قطاع الشركات الصينية والمشروعات المشتركة محل الوكالات الحكومية. بعبارة أخرى، أصبحت الصين بالنسبة لأفريقيا حاليا سوقا رئيسية، وممولا، ومستثمرا، ومقاولا، وبناء كبيرا علاوة على كونها دولة مانحة.

وبصورة عامة، لقيت هذه الصداقة الاقتصادية التى تزداد توثقا، ترحيبا. ففى نهاية الأمر، فإن الحد من الفقر يحتل المرتبة الأعلى فى أهداف الألفية الإنمائية التى يتبناها المجتمع العالمى بحلول ٢٠١٥. غير أن أصواتا تعرب عن قلق متزايد من أن الوجود المتنامى للصين قد يؤثر على تنمية أفريقيا. ويبدى كثير من الأمم الإفريقية قلقها بشأن التأثير الصينى المحتمل على الصناعات والعمالة المحلية. كما تعرب الدول الصناعية الكبرى عن قلقها إزاء الافتقار إلى التنسيق فيما بين المانحين، وتكدس أعباء الديون من جديد على البلدان الفقيرة التى كانت استفادت من إعفاءات الديون عليها أخيرا.

وإلى الآن، لم يجر سوى عدد قليل من الدراسات المنتظمة عن العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين وأفريقيا. الأمر الذى دعا صندوق النقد الدولى إلى إجراء دراسة بغرض التحديد الكمى لارتباط الصين الاقتصادى بأفريقيا – أى تجميع كافة المعلومات المتاحة التى لم تكتمل بعد. والمأمول أن نتمكن، من خلال فهم أفضل للعلاقات، من تحديد كيف تختار البلدان الأفريقية أفضل وضع لها كى تحصد أكبر المكاسب الممكنة.

التجارة آخذة فى النمو

طفق التدفق التجارى الذى يسير فى اتجاهين بين أفريقيا والصين ينمو سريعا. فخلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، زادت صادرات أفريقيا إلى الصين وارداتها منها فى المتوسط بأكثر من ٤٠ فى المائة و ٣٥ فى المائة على التوالى، أى بما يفوق بصورة ملحوظة معدل نمو التجارة العالمية (١٤ فى المائة) أو أسعار السلع (١٨ فى المائة). وبمقياس الدولارات، تراوحت الزيادة لكل من الواردات والصادرات فى تلك الفترة بين ١٠ مليارات دولار و أكثر من ٥٥ مليارا (انظر الشكل ١). وأصبحت الصين حاليا ثالث أكبر شريك تجارى لأفريقيا، بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وقد تضاعف تقريبا نصيبها فى النمو السنوى للصادرات لأفريقيا منذ عام ٢٠٠٠ (انظر الشكل ٢).

وقد تحرك معدل التبادل التجارى لصالح أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن أسعار صادرات أفريقيا بالنسبة إلى أسعار وارداتها من الصين تحسنت بمقدار ٨٠ – ٩٠ فى المائة فيما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، ونتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، وهى صادرات أفريقيا الرئيسية. وقد حرك تلك الزيادات فى جانب منها الطلب القوى من الصين. فى الوقت نفسه التبادل التجارى الثانى متوازن، إلى حد كبير. وحققت أفريقيا فى الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ فائضا سنويا صغيرا مع الصين بلغ مليارى دولار.

الشكل ١

تصاعد التجارة

ترتفع صادرات أفريقيا إلى الصين محلقة مع تحسن معدلات تبادلها التجارى.

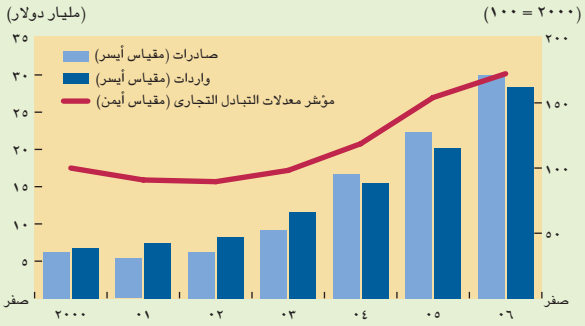

المصادر: صندوق النقد الدولى، دائرة الإحصاءات التجارية – الحسابات من إعداد المؤلفين.
ملحوظة: معدلات التبادل التجارى هى أسعار صادرات أفريقيا إلى الصين بالنسبة لأسعار وارداتها من الصين.

الشكل ٢

الشراكة تزداد عمقا

تسهم الصين بصورة متزايدة فى نمو صادرات أفريقيا

(النسبة المئوية للنمو السنوى فى إجمالى صادرات أفريقيا)

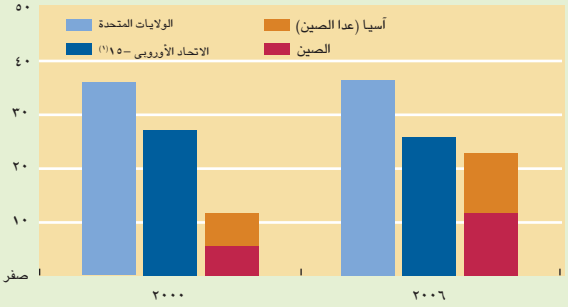

المصدر: صندوق النقد الدولى؛ حسابات المؤلفين.
(١) البلدان الأعضاء الأصلية فى الاتحاد الأوروبى قبل توسيع عضويته عام ٢٠٠٤: أسبانيا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، واليونان.

مع الصين

خبير صينى يساعد الصيادين المحليين فى رصد نوعية الماء فى اندى، كوت ديفوار.

ويعتبر تركيب السلع المتبادلة بين أفريقيا والصين مماثلا للتركيب السلعى بين أفريقيا وشركائها التجاريين الرئيسيين الآخرين (انظر الشكل ٣).

وفى عام ٢٠٠٦ شكل نصيب النفط والغاز أكثر من ٦٠ فى المائة من صادرات أفريقيا للصين، تليها المعادن والفلزات من غير النفط بمقدار ١٣ فى المائة. وتضمنت واردات أفريقيا من الصين بصورة رئيسية المنتجات المصنعة والآلات ومعدات النقل، التى شكلت معا نحو ثلاثة أرباع إجمالى الواردات. كما يبين التركيب المماثل للسلع المتبادلة بين أفريقيا وشركائها الرئيسيين، أن الزيادة الأخيرة فى التبادل التجارى بين أفريقيا والصين يعكس المزايا النسبية لكل شريك منهما، آخذين فى الاعتبار مرحلة التطور الاقتصادى لكل منهما، وليس أى مصلحة أحادية الجانب من قبل الصين فى استغلال الموارد الطبيعية.

التجارة تهيمن على المعونة

تجارة السلع جانب واحد فحسب من العلاقات الاقتصادية المزدهرة بين أفريقيا والصين. وهناك قليل من البيانات الموثوق بها حول غيرها من العوامل الكامنة فى العلاقات – مثل المعونة، والديون، والاستثمار المباشر. غير أنه يبدو، على أساس المعلومات المتاحة، أن الصين لعبت أدوارا متعددة فى أفريقيا – شريك تجارى، ودولة مانحة وممولة ومستثمرة، وقامت بدور المقاول والبناء. كما تشير البيانات إلى أن التجارة والاستثمار وغيرها من الأنشطة التجارية مجتمعة فاقت معونة التنمية الرسمية وأصبحت لها اليد الطولى من الزاوية المالية (انظر الجدول ١)

الشكل ٣

نمط تجارى مألوف

كانت تجارة أفريقيا مع الصين فى عام ٢٠٠٦ مماثلة من حيث تركيبها لتجارتها مع شركاء آخرين.

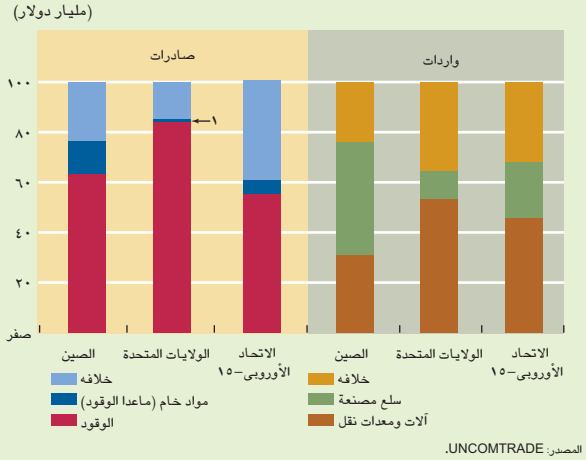

المصدر: UNCOMTRADE.

كان للمعونة – تاريخيا – أهمية قصوى فى الارتباط الاقتصادى للصين بأفريقيا. وبلغت تدفقات المعونة بالنسبة إلى التجارة نحو ٢٠ فى المائة فى أوائل التسعينيات. وانخفضت هذه النسبة إلى ما بين ٣ و ٤ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٤–٢٠٠٥، بالرغم من أن الصين زادت من حجم معونة التنمية الرسمية لأفريقيا منذ انعقاد منتدى التعاون الأفريقى الصينى الأول فى عام ٢٠٠٠. والحقيقة أن التدفقات السنوية لمعونات التنمية الرسمية – مقومة بالدولار – زادت من نحو ٣١٠ ملايين دولار فى الفترة من ١٩٨٩–١٩٩١ إلى ما يتراوح بين ١–١,٥ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (وانج ٢٠٠٧ – تايلور ١٩٩٨). غير أن هناك صعوبات كبرى فى تقدير المدفوعات المنصرفة من المعونة الصينية نظرا للافتقار إلى السلاسل الزمنية الرسمية والمشكلات المتعلقة بتقييم المساعدات الفنية والمعونات العينية الصينية.

وكانت الصين أخيرا قد قامت مرتين متتاليتين بإعفاء البلدان الأفريقية من الديون المتراكمة لها. ففى ٢٠٠٠–٢٠٠٢، أسقطت الصين التزامات مضى أوان استحقاقها بإجمالى ١٠,٥ مليار يوان (١,٣ مليار دولار)، وأعلنت فى ٢٠٠٦ أنها سوف تسقط عشرة مليارات يوان أخرى من الديون المستحقة على ٣٣ من البلدان الأفريقية المثقلة بالديون والبلدان الأقل نموا فى أفريقيا، التى تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. ومن الصعوبة بمكان، نظرا لعدم اكتمال البيانات، مقارنة الشروط التى قامت الصين على أساسها بإسقاط الديون بالشروط الواردة فى **مبادرة تخفيض ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون** – التى تمثل برنامج الإعفاء من الديون الذى يطبقه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى معا.

يمثل **الائتمان التجارى**، بما فى ذلك الائتمان متوسط الأجل وطويل الأجل، جانبا مهما من التدفقات المالية من الصين إلى أفريقيا. وفى هذا المجال، يقوم بنك الصين للتصدير والاستيراد بدور رئيسى. وبالرغم من أن بنك التصدير والاستيراد الصينى لا يقدم تقارير الأنشطة السنوية حسب المناطق، فإن هناك دليلا واضحا على أنه طفق يوسع عملياته فى أفريقيا. واستنادا إلى المعلومات التى جمعها موس وروز (٢٠٠٦) وبرودمان (٢٠٠٧)، يدعم بنك التصدير والاستيراد الصينى

بصورة رئيسية مشروعات البنية الأساسية فى أفريقيا، ولا ريب أن تمويل هذه المشروعات يفوق بقدر كبير تدفقات معونة التنمية الرسمية.

وتقدر وزارة التجارة الصينية استثمارات الصين المباشرة فى أفريقيا فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ بما قيمته ٦,٦ مليار دولار أمريكى، ولكن الإحصاءات الرسمية قد لا تعكس بالكامل الاستثمار الأجنبى المباشر من جانب مشروعات الأعمال الصينية، التى تنزع إلى الاعتماد على الأرباح المحتجزة، وكذلك الترتيبات غير الرسمية لتمويل الاستثمارات فى حالة مشروعات الأعمال الخاصة. وقد زاد الاستثمار الأجنبى المباشر للصين بصورة حادة فى العام الماضى. فعلى سبيل المثال، وافق البنك الصناعى والتجارى الصينى فى أكتوبر ٢٠٠٧ على شراء ٢٠ فى المائة من مجموعة ستاندرد بنك لجنوب أفريقيا، أكبر مصرف فى أفريقيا، حيث أنفق ٥,٦ مليار دولار فى عملية الاستثمار هذه وحدها. وتواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بين أفريقيا والصين فى الاتجاهين. وهناك مؤشرات على أن الاستثمار الأجنبى المباشر الأفريقى إلى الصين حقق زيادة ملحوظة فى السنوات الأخيرة أيضا.

«فى مجال الخدمات طفقت أفريقيا تصبح سريعا سوقا رئيسية لمؤسسات البناء والأعمال الهندسية الصينية»

فى مجال الخدمات، طفقت أفريقيا تصبح سريعا سوقا رئيسية لمؤسسات البناء والأعمال الهندسية الصينية. وتشير الإحصاءات الرسمية الصينية إلى أن إجمالى قيمة «المشروعات المتعاقد عليها»، و «التعاون فى العمالة»، و «استشارات التصميم» فى أفريقيا بلغت ما يقل عن ملياري دولار أمريكى فى ٢٠٠١. وفى عام ٢٠٠٦، قفز معدل دوران العمالة المتعاقد عليها إلى ٩,٥ مليار دولار أمريكى، أى ما يمثل ٣١ فى المائة من المشروعات الصينية المتعاقد عليها فيما وراء البحار (PBC and CDB, 2007). وفى إطار تجارة الخدمات، تحقق الحركة نموا ملحوظا وسريعا فى الاتجاهين.

الجدول (١)

المعونة، التجارة، الاستثمار

ازدهر مستوى المعاملات بين أفريقيا والصين مع بداية القرن.

(مليار دولار)

	٢٠٠١	٢٠٠٦
إجمالى التجارة	١٠,٨	٥٥,٥
صادرات أفريقية	٤,٨	٢٨,٨
واردات أفريقية	٦,٠	٢٦,٧
مساعدات التنمية الرسمية (ODA)	...	٢,٣
مساعدات التنمية الرسمية الصينية	...	١,٠
الإعفاء من الدين الصينى	١,٣	١,٣
استثمار أجنبى مباشر		
استثمار صينى مباشر فى أفريقيا	...	٠,٩
استثمار أفريقى مباشر فى الصين	٠,٣	١,١
مشروعات متعاقد عليها		
مشروعات صينية فى أفريقيا	١,٨	٩,٥

المصادر: بيانات التجارة من واقع إحصاءات الجمارك الصينية.
كافة البيانات الأخرى من وانج (٢٠٠٧).
ملحوظة: ... المؤشرات غير متاحة.

قطاع خاص صاعد

قبل عقدين أقدمت الصين على تفكيك احتكار الدولة للتجارة الخارجية. ومنذ ذلك الحين، أصبح القطاع الخاص والمشروعات المشتركة تمثل القوى المهيمنة فى الصادرات والواردات. وكان هذا هو الحال فى أفريقيا، حيث القطاع الخاص الصينى فى صدارة التجارة والاستثمار المباشر وأعمال التشييد المتعاقد عليها (وانج ٢٠٠٧). وفى السنوات الأخيرة، عندما أبرمت شركات البترول الصينية المملوكة للدولة صفقات كبرى، كانت مشروعات الأعمال الصينية تستثمر ملايين الدولارات فى أفريقيا، وبصورة ملحوظة فى المنسوجات والتعدين، وكذلك فى الخدمات والزراعة والصناعات التحويلية.

ويتزايد بسرعة عدد شركات البناء الصينية الخاصة، وكذلك أحجامها وقدرتها. وهى تتنافس بقوة للحصول على عقود البناء فى أفريقيا.

وتدعم السياسات الحكومية والمؤسسات المالية للدولة النفوذ المتزايد للقطاع الخاص. وتؤكد الالتزامات الصينية الجديدة لأفريقيا للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، كما أعلنها الرئيس هو جينتاو فى نوفمبر ٢٠٠٦ أمام قمة بكين لمنتدى التعاون الصينى الأفريقى، دور التجارة والاستثمار لتحقيق المكاسب للجانبين. وتعمل الصين على توسيع قائمة الصادرات الأفريقية التى تسمح الصين بإعفائها من الرسوم الجمركية، بما يوفر الائتمانات التجارية التفصيلية، وصندوق ضخم لدعم الاستثمار الصينى المباشر فى أفريقيا. ويقوم بنك التصدير والاستيراد الصينى وبنك التنمية الصينى بتنفيذ المكونين الأخيرين. وتتوافق الحزمة الجديدة مع إستراتيجية انتقال الصين إلى العالمية التى تشجع مشروعات الأعمال الصينية على المنافسة على الموارد والأسواق خارج البلاد. كما حددت قمة بكين فى نوفمبر ٢٠٠٦ هدف مضاعفة التجارة فى الاتجاهين بين أفريقيا والصين لتصل إلى ما قيمته ١٠٠ مليار دولار أمريكى بحلول عام ٢٠١٠.

حصد المنافع

حيث تغدو العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا قائمة على التجارة، بدلا من أن تحركها المعونة، فإن العلاقات بين الجانبين مستقبلا سوف تشكلها أكثر فأكثر التحولات فى المزايا النسبية والتغيرات فى سلاسل العرض العالمية. كيف تستطيع البلدان الأفريقية أن تستفيد من هذه التطورات؟ يتمثل المدخل الرئيسى لذلك فى فعالية التوسع فى التجارة الخارجية والاستثمار لتحقيق النمو المستدام بقيادة القطاع الخاص. وسوف يحتاج عدد من مجالات السياسة الداخلية إلى عناية خاصة.

الحد من تكلفة الاستثمار ومباشرة الأعمال. لن تستطيع البلدان الأفريقية أن تجتذب رؤوس الأموال وأن تستخدم المزيد منها فقط إلا إذا حدت بقوة من الروتين وغيره من المعوقات التنظيمية التى تعرقل النشاط الخاص. وبالرغم مما تحقق من تقدم فى السنوات الأخيرة، فإن أفريقيا جنوب الصحراء لا تزال متخلفة عن أقاليم أخرى من العالم من حيث مناخ الاستثمار والأعمال (انظر الجدول ٢). وطبقا للتقويم الأخير لمؤسسة التمويل الدولية – الذى يتابع مؤشرات توقيت وتكلفة الوفاء بمتطلبات الحكومة فى استهلال مشروعات الأعمال وتشغيلها، وفى التجارة، والضرائب والإقفال – فإن ٢٤ من البلدان الثلاثين التى تسجل الأعمال فيها أعلى تكلفة تقع فى أفريقيا جنوب الصحراء. والمعروف أن البيئة الصديقة لأنشطة الأعمال تقضى بعدم التمييز فى الضرائب، وتطبيق أنظمة جمركية تسهل حركة البضائع والخدمات، وقواعد تنظيمية تجعل سوق العمالة أكثر مرونة مع حماية حقوق العمال. وإزاء أن النوعية الرديئة لمقومات البنية الأساسية فيها – خاصة الطاقة والنقل – تمثل أحد أهم المعوقات لممارسة الأعمال فى أفريقيا

(المنتدى الاقتصادى العالمى ٢٠٠٧)، فإن تحسن البنية الأساسية مسألة حاسمة إذا شاءت البلدان الأفريقية الاستفادة من عولمة الأعمال والصناعة.

توفير فرص متكافئة. أكد الزعماء الأفارقة والصينيون فى أثناء انعقاد منتدى ٢٠٠٦ للتعاون الصينى الأفريقى، مجددا، عزمهم على صياغة نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية القائمة على المساواة والمنفعة المتبادلة. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تضمن البلدان الأفريقية نزاهة المنافسة أمام مشروعاتها وأن تكفل معاملة متساوية لجميع المستثمرين الأجانب. كما أن الالتزام بمزيد من الشفافية فى كافة المعاملات الخاضعة لرعاية الدولة، بتنفيذ **مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية** والمبادرات الدولية المماثلة، من شأنه أن يساعد، بصفة خاصة، فى تعزيز الحوكمة السليمة وضمان المزيد من الكفاءة فى استخدام الموارد الأفريقية القيمة.

إدارة المالية العامة بكفاءة. يتضمن هذا الأمر تحديد الأولويات بالنسبة لجميع مشروعات البنية الأساسية – بما فى ذلك المشروعات التى يقترحها آخرون – باستخدام تحليل التكلفة والعائد لأفضل الممارسات، وفصل تنمية المشروعات عن التمويل، وضمان جعل عطاءات المناقصة للمشروعات تنافسية بحق، وجعل قرارات التمويل تتخذ على أساس من التقييم الدقيق لأكثر الشروط مواتاة. وتعنى عبارة الشروط المواتية، ضمن أشياء أخرى، تجنب استخدام المعاملات الجانبية التى تجعل من الصعب مقارنة الخيارات التمويلية.

منع تراكم الدين غير القابل للاستدامة. تواجه البلدان الأفريقية معضلة: أنها تحتاج إلى تمويل ضخم لبناء بنيتها الأساسية وقدرتها الإنتاجية، ولكن قواعد إنتاجها وصادراتها غير الكافية تحد من حجم التمويل الخارجى الذى تستطيع التعامل معه. ويستلزم التصدى لهذا القيد توافر إدارة حكيمة للدين والربط الوثيق بين تمويل الدين وإمكانيات القدرة الإنتاجية، وربما المدرة للعملة الأجنبية. والواضح أن كلا من البلدان المدينة والدائنة تتحمل مسئولية التقليل لأدنى حد من المخاطر الناجمة عن تدفقات رأس المال المنشئ للدين إلى البلدان الأفريقية.

حماية البيئة. تستند التجارة الدولية لكثير من الدول الأفريقية على موارد طبيعية غنية وإن كانت إلى حد كبير غير متجددة. وكما يتضح من مسار التنمية الذى تنتهجه الصين، فإن البلد قد يدفع ثمنا باهظا ما لم يتم التعامل مع تأثير استغلال الموارد على البيئة مبكرا وجرى تخفيفه بفضل التخطيط الجيد والمعايير العالمية والإشراف التنظيمى الحاسم (البنك الدولى، ٢٠٠٧).

الارتقاء لأعلى سلسلة القيمة. يستلزم تحقيق النمو المستدام أن تعمد الدول الأفريقية، خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء، إلى تنويع صادراتها والانتقال من كونها دولا مصدرة للموارد الأولية إلى تصنيع هذه المواد أو تحقيق قيمة مضافة لها. وليست هناك بدائل للإصلاحات اللازمة للحد من الحواجز المحلية أمام الدخول للسوق والخروج منها والتصدى لقيود العرض الحرجة. ويتمتع كثير من مشروعات الأعمال الصينية بخبرات حية فى ارتقاء سلم القيمة إلى أعلى فى ميادين الأعمال الخاصة بها. ويمكن أن تيسر الشراكة بين الشركات الأفريقية والصينية انتقال التكنولوجيا، وإضافة القيمة للصادرات الأفريقية، وتساعد الشركات الأفريقية على تكريس وضعها كى تستفيد من الأسواق العالمية، خاصة السوق الصينية الآخذة فى التوسع بسرعة.

وفى نفس الوقت الذى تتحمل فيه أفريقيا مسئولية تعظيم الفوائد العائدة من علاقتها الاقتصادية مع الصين ودول أخرى، فإن على الصين القيام بدور مهم فى ضمان أن تحقق شراكتها الاقتصادية مع البلدان الأفريقية منافع متبادلة. ففى نهاية المطاف، فإن النمو الهائل للصين يجعلها قوة فاعلة متزايدة الأهمية فى التجارة العالمية والتمويل العالمى، والمسئوليات تواكب النفوذ. وبصفة خاصة، فإن الإفصاح المتزايد عن تدفقات المعونة من شأنه أن يساعد البلدان الأفريقية فى تنسيق أنشطة المانحين. كما أن تنسيق المساعدات مع الأولويات التى تحددها تلك البلدان فى استراتيجياتها للحد من الفقر يجعل المعونة المقدمة لها أكثر جدوى. ويتطلب الأمر أن تنسق شروط الإقراض وحجمه مع إطار قدرة البلد منخفض الدخل على تحمل الديون، والذى يطبقه كثير من البلدان الأفريقية حاليا. وأخيرا، فإن العمل على زيادة التوريد المحلى لقطع الغيار والمعدات والعمالة لتعزيز الانتقال الفعال للتكنولوجيا من شأنه أن يساعد على تعزيز نمو الدخل فى أفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثم حجم تلك السوق، الأمر الذى يعود بالفائدة على الصين وأفريقيا معا. ■

الجدول ٢

مناخ الاستثمار

أفريقيا جنوب الصحراء أصعب منطقة فى العالم لممارسة الأعمال.

الاقتصاد	مرتبة السهولة فى ممارسة الأعمال
بلدان فى المرتبة العليا	
موريشيوس	٢٧
جنوب أفريقيا	٣٥
ناميبيا	٤٣
بوتسوانا	٥١
كينيا	٧٢
غانا	٨٧
دول فى المرتبة السفلى	
بوروندى	١٧٤
جمهورية الكونجو	١٧٥
غينيا بيساو	١٧٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٧٧
جمهورية الكونجو الديمقراطية	١٧٨
المتوسط حسب المنطقة	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧٧
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٨٧
جنوب آسيا	١٠٧
أفريقيا جنوب الصحراء	١٣٦

المصدر: ممارسة الأعمال ٢٠٠٨. مؤسسة التمويل الدولية.
ملحوظة: كلما ارتفعت المرتبة، ارتفعت تكلفة ممارسة الأعمال فى الاقتصادات الـ ١٧٨ الواردة. ولا يأخذ الترتيب فى الحسبان – تغيرات مثل نوعية البنية الأساسية أو معدلات الجريمة.

يشغل جيان – يى وانج منصب نائب رئيس شعبة وشغل عبدولاى بيو – تشانى منصب المدير سابقا فى الدائرة الأفريقية لصندوق النقد الدولى.

المراجع:

Broadman, Harry G., 2007, Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier *(Washington: World Bank).*

Moss, Todd, and Sarah Rose, 2006, "China Exim Bank and Africa: New Lending, New Challenges" (Washington: Center for Global Development); http://www.cgdev.org

PBC and CDB, 2007, "Development Financing and China-Africa Cooperation—Concept Paper," prepared by the People's Bank of China and China Development Bank for a seminar during the African Development Bank Annual Meetings, Shanghai.

Taylor, Ian, 1998, "China's Foreign Policy Towards Africa in the 1990s," Journal of Modern African Studies, *Vol. 36 (September), pp. 443–60.*

Wang, Jian-Ye, 2007, "What Drives China's Growing Role in Africa?" IMF Working Paper 07/211 (Washington: International Monetary Fund).

World Bank, 2007, The Cost of Pollution in China: Economic Estimates of Physical Damages *(Washington).*

World Economic Forum, 2007, Africa Competitiveness Report 2007 *(Washington: World Bank); http://www.weforum.org/africacompetitiveness*